الحكومة الدستورية

(للفيلسوف جون استيوارت مل)

(John Stuart Mill)

(الفصل الثانى)

﴿ أساس الحكم بصلاحية الحكومة ﴾

---

٣ — المقال الثالث

إن شكل الحكومة الخاص بكل امة موكول الى اختيار هذه الأمة مع مراعاة حدود معينة وشروط خاصة ولذا يجب أن ننظر الآن فى القاعدة التى تتبع فى تقرير هذا الاختيار وفى بحث الصفات المميزة لأحسن أشكال الحكومة ملاءمة لترقية الشئون العامة لأية أمة .

ومن الضرورى قبل البحث فى موضوعنا هذا أن ننظر فيما هى المهام الواجب على الحكومة القيام بها والاعباء التى يجب عليها عملها باعتبار أن الحكومة ليست غرضا مقصودا لذاته بل هى وسيلة من الوسائل وان صلاح هذه الوسيلة يتوقف على ملاءمتها للغرض المقصود منها . على أن اتباع الطريقة السابقة لبيان هذه المهام والأعباء لايقوم بالمساعدة المنتظرة فى بحث مسألة كهذه المسألة كما أنه لايصورها للعقل تصويرا تاما وذلك لأمرين : الاول هو أن المهام التى يجب على

لحكومة القيام بها ليست معينة محدودة بل تختلف باختلاف احوال
لأمم الراقية فاعباء الحكومة فى الأمم المتأخرة أكثر منها فى الأمم الراقية
الثانى) هو أن صفات الحكومة أو صفات مجموعة الانظمة السياسية
يمكن تقديرها بالدقة متى قصرنا عنايتنا على دائرة المهام القانونية
حكومة لان خير الحكومة وان كان محصورا بالضرورة فى هذه
دائرة إلا أن شرها لسوء الحظ ليس كذلك فكل شر مهما كان نوعه
مهما كانت درجته من الشرور التى يمكن أن تصدر عن الانسان
نه يمكن كذلك أن يصدر عن الحكومة غير أن الخير الصادر عن
رجة حياة الأمة الاجتماعية لا يمكن نسبة أى جزء منه الى نظام
لحكومة الا بمقدار ما يناسبه وما يسمح بايجاد مجال للحصول عليه .

ليس المقصود بكلامنا هنا الآثار البعيدة أى غير المباشرة بل المقصود
و الآثار المباشرة الناشئة من تدخل السلطات العامة فى الشئون القومية
خلا ليس له حد سوى حدود الحياة الانسانية نفسها وان تأثير الحكومة
، رفاهية الأمة لا يمكن تقديره الا بالرفاهية الكاملة التى تعود على
نسانية . هذا وبما أنه أصبح من المحتم أن نضع نصب أعيننا البحث
، الحكومة من حيث صلاحها وفسادها وهو مبحث كثير التعقيد
كالمبحث الخاص بالنظر فى مجموع مصالح الأمة وهى المصالح التى يجب
، يبذل الجهد فى تقسيمها وتبويبها بحيث يمكن العقل أن يتصورها
سمة الى مجموعات معينة حتى تساعد على بيان الصفات اللازمة
مل شكل الحكومة صالحا لترويج هذه المصالح المختلفة . اذا أمكن

تقرير العناصر الخاصة التى يتكون منها خير الأمة ثم تقرير الشروط التى لابد منها لتوافر هذا أو ذاك العنصر كان ذلك من اعظم العوامل المساعدة على تسهيل البحث الذي نتكلم فيه الآن اذ بذلك نعرف أن الحكومة التى تتوافر فيها جميع هذه الشروط بأعظم درجاتها يجب أن تكون أحسن الحكومات . وبناء على هذا فان نظرية الحكومة تتألف من القضايا المختلفة الخاصة بالعناصر التى تتركب منها الحكومة الصالحة للأمة :

هذا ومن سوء الحظ أنه يصعب حصر العناصر الضرورية لتحسين الحالة الاجتماعية لأمة ما وتقسيمها وهى العناصر التى يمكن أن يتوصل بها الى تأليف مثل هذه القضايا لان الذين بذلوا جهودهم فى الجيل الماضى أو الحاضر فى النظر والبحث فى الفلسفة السياسية شعروا بأهمية هذا التقسيم وأنى أرى أن الجهود التى بذلوها فى هذا الموضوع مازالت حتى الآن محدودة مقصورة على خطوات صغيرة وان هذا التقسيم يبتدئ وينتهى بتقسيم حاجيات الأمة بين طرفين معينين وهما النظام والتقدم (أما فى اصطلاح العلماء الفرنسيين) فان هذين الطرفين هما الثبات والتقدم المطرد كما جاء فى عبارة كوليردج بالحرف الواحد Coleidge وهذا التقسيم وان كان حسنا فى ظاهره ولكنه فى الحقيقة ساحر خداع وذلك لما بين طرفيه من التناقض والاختلاف الظاهر بين العواطف الناشئة عن كليهما وانى أرى أن الفرق بين الصفات المذكورة هى — النظام والثبات والتقدم — وهى المستعملة لتحديد الصفات

الضرورية للحكومة ليس فرقا عمليا صحيحا مهما كان مقبولا ومسلما به في المحادثات العامة وذلك للأسباب الآتية :

أولا — ماهو النظام والتقدم . أما عن التقدم فليس هناك من صعوبة في تعريفه واذا كان هناك صعوبة فانها تظهر من أول نظرة لان ذكر التقدم كحاجة من حاجات الجميات الانسانية انما يقصد به التحسين وهذه فكرة معتدلة تاصعة . ولكن ماهو النظام؟هذا غير محدود المعنى لانه قد يكون عاما كما قد يكون خاصا وقلما يراد به جميع ماتحتاج اليه الأمة بعد توافر التقدم فيها .

هذا وأخص معنى للنظام هو الطاعة فيقال ان الحكومة محافظة على النظام متى نجحت في جعل الامة طوع أوامرها غير أن للطاعة درجات مختلفة لاتستوجب كلها المدح والثناء لان السلطة الاستبدادية المحضة هي التي تحتم على كل فرد ان يطيع بلا شرط ولا قيد جميع الاوامر التي تصدر اليه من كل شخص ذي سلطان ونفوذ ولذا فأقل ماينبغي هو تحديد تعريف هذه الأوامر العامة واصدارها بشكل قانون محكم ومتى فهم النظام على هذا الوجه فانه يغير بلا مراء صفة ضرورية للحكومة وهي ان من لم يستطع ان يجعل شرائعه وسننه مطاعة لايصلح لان يحكم غيره . ومع ان هذا شرط لازم غير انه ليس هو الغرض المقصود من الحكومة التي يجب ان تكون مطاعة حتى تتمكن من أداء بعض الاغراض الاخرى . هذا وما زلنا في حاجة الى البحث عن الغرض

الآخر الذي يجب على الحكومة أداؤه بقطع النظر عن فكرة التقدم وعن الغرض الذى يجب على الحكومة أداؤه فى كل أمة سواء أكانت خاملة أم نشيطة مجدة فى طريق التقدم .

هذا وللنظام معنى أعم من ذلك وهو المحافظة على السلم وذلك بعدول الأفراد عن الانتقام الشخصى والضرر الفردى ، وعلى الجملة فانه يمكن القول بوجود النظام فى كل أمة نزع سكانها الى استعمال القوة الشخصية فى مخاصماتهم وفضلوا الالتجاء الى السلطة العامة للفصل فى مخاصماتهم وفى القضاء بتعويض ما لحق بهم من الضرر . على أن هذا التعريف العام للنظام لم يبين فيه كما لم يبين لا فى تعريفه الخاص السابق الا شرط واحد من شروط الحكومة كما لم يبين الغرض المقصود منها ولا القاعدة التى يبنى عليها نجاحها وصلاحها لان عادة الاذعان للحكومة والرجوع الى سلطتها فى المنازعات قد تكون عادة متأصلة فى نفوس الامة ومع ذلك فان الطريقة التى تسلكها الحكومة فى حل المنازعات وفى الاشياء الاخرى التى تهمها تختلف أشد الاختلاف تبعا لحسن شكل الحكومة وقبحه . اذا أردنا أن نجعل النظام شاملا لجميع ماتطلبه الامة من الحكومة مما لم يدخل ضمن دائرة التقدم وجب علينا أن نعرف النظام بأنه الاحتفاظ بجميع أنواع الخير ومقاديره وان نعرف التقدم بأنه العمل على زيادة هذا الخير . هذا التمييز يجعل كل شئ يمكن الحكومة مزاولته داخلا فى أحد أقسام النظام ان لم يكن داخلا فى الآخر ولكن تصور النظام على هذا الوجه يحول دون وجود أساس تبنى عليه فلسفة

الحكومة . هذا وليس من المستطاع عند وضع أى نظام سياسى تعيين شروط خاصة للنظام وأخرى للتقدم لان شروط النظام بالمعنى الذى سبق بيانه الآن لاتناقض شروط التقدم بل هى بعينها وان العوامل التى تحفظ الخير الاجتماعى الموجود فى الامة هى بعينها التى تساعد على زيادته والعكس بالعكس والفرق الوحيد بين النظام والتقدم فى ذلك هو أن هذه العوامل يتطلبها التقدم بدرجة أعظم من الدرجة التى يتطلبها النظام

هذا واذا سأل سائل عن الصفات التى يجب اتصاف كل فرد من أفراد الأمة بها لتكون اعظم مساعد لهذه الأمة على حفظ ماهى عليه من جميع السلوك وحسن الترتيب والنجاح والفلاح . لامشاحة فى أن هذه الصفات هى الجد والاستقامة والعدل والحزم . أليست هذه الصفات هى كل الصفات التى تساعد اعظم مساعدة على التدرج في مراقى الرقى بل أليس نمو هذه الفضائل فى الأمة عاملا فى ذاته من أعظم عوامل التقدم . اذا كان الأمر كذلك فكل صفات الحكومة التى تساعد على الجد والاستقامة والعدل والحزم تساعد كذلك على الثبات والتقدم غير أن الحاجة الى هذه الصفات تجعل تقدم الأمة مؤكدا مطردا اكثر من الحاجة اليها لمحض المحافظة على درجة التقدم التى وصلت اليها

نعود فنقول ماهى صفات النوع الانسانى الخاصة التى لها علاقة خاصة بالتقدم وليس لها علاقة ذاتية بالنظام والمحافظة ؟ ان اهم هذه الصفات هى النشاط العقلى والجد والشجاعة . ولكن اليست الحاجة

الى جميع هذه الصفات للاحتفاظ بما فى الأمة من الخير هى كالحاجة اليها فى زيادته . واذا كان هناك أي شيء محقق من الشئون الانسانية أفليس هو وجوب الاحتفاظ بالمقتنيات النفيسة وذلك لايكون الا بالاستمرار على نفس النشاط الذى اكتسبت به لان الاشياء التى تترك وشأنها لامحالة تضمحل وتفنى . اما القوم الذين يغرهم نجاحهم فيدفعهم الى التساهل فى الاحتفاظ بما جبلوا عليه من العادات الجميلة مثل العناية والتفكير والرغبة فى التغلب على ماقبح من الاشياء فقلما يحتفظون بأعلى درجات سيادتهم زمنا طويلا . اما الصفة العقلية التى يظهر انها مختصة دون غيرها بالتقدم وانها اعظم أسس الميل اليه فهى قوة الابتكار (الاختراع) ومع هذا فان ضرورة هذه الصفة للثبات ليست بأقل من ضرورتها للتقدم وذلك لما يصحب تغيير الشئون الانسانية — الذي لابد منه — من المتاعب والاخطار التى يجب قهرها بوسائل ومخترعات جديدة لكى يمكن حفظ سير الاشياء ولو بالدرجة التى كانت عليها . واذا فكل صفات الحكومة التى تساعد على النشاط والقدرة والشجاعة وقوة الابتكار ضرورية للثبات كما انها ضرورية للتقدم غير أن المقدار المطلوب من جميع هذه الصفات لاداء الغرض الأول وهو الثبات أقل من المقدار اللازم لاداء الغرض الثانى وهو التقدم .

لننتقل الآن من اللوازم العقلية للامة الى اللوازم الخارجية المحسة فنجد أن من المستحيل القول بأن أى مشروع سياسى أو نظام خاص بالحالة الاجتماعية يمكن أن يساعد على النظام دون أن يساعد على التقدم

والعكس بالعكس بل أن كل مامن شأنه ان يساعد احدهما لابد ان يساعد الآخر خذ مثالا لذلك تكوين الشرطة العام تجد أن النظام هو موضع العناية الجوهرية للشرطة التى هى جزء من النظام الاجتماعى ومع ذلك فاذا كانت الشرطة قوة مؤثرة فى ترقية النظام ونجحه أى فى تقليل الجرائم واستئصالها وجعل كل شخص يشعر بسلامة نفسه وماله فهل هناك أي شيء آخر يوصل الى التقدم اكثر من هذا ؟ ان الامن العظيم على المال هو أحد الشروط الجوهرية والاسباب الاساسية للحصول على اعظم الثمرات من هذا المال وهذا هو التقدم باعم معانيه واكثرها تداولا وانه كلما حسنت طريقة استئصال الجرائم انقرضت السجايا التى تبعث على ارتكابها وهذا معنى للنظام ارفع درجة واسمى مكانة من المعنى السابق وان اراحة المرء من الاشتغال والتفكير فى درجة حمايته الناقصة اراحة كذلك لقواه وجهوده بحيث يستطيع فى هذه الحالة أن يستعملها فى أى أمر آخر يحسن من حالته الشخصية وحالة غيره . وبينا هذا العامل نفسه يربط الفرد بالحياة الاجتماعية ويزيل عداوة ابناء جنسه له فى الحال والاستقبال فانه يربى فيه عادات الشفقة والأمانة والاهتمام بالمصالح العامة للأمة الى غير ذلك من العادات التى تعد اهم عناصر الاصلاح الاجتماعى . خذ مثالا آخر لحالة اكثر تداولا من هذه وهى حالة النظام الجيد لضرب الضرائب وتعيين القوانين المالية التى تدخل بوجه عام فى دائرة النظام تجد أنه لايمكن أن يوجد شيء آخر يمكن أن يساعد على التقدم اكثر من هذه الحالة لان النظام المالى الذى يساعد

احدهما يساعد الآخر كذلك بنفس مافيه من المحاسن فالاقتصاد مثلا يساعد بدرجة واحدة على حفظ الثروة العامة الفعلية وعلى ايجاد اكثر منها وان توزيع أعباء العمل توزيعا عادلا بان يعرض على كل فرد من فراد الأمة مثال للضمير الطاهر والأخلاق القويمة التى يتحلى بها للوصول الى القيام بالاصلاحات الصعبة ثم اقامة البرهان كذلك على ماهذه الصفات من القيمة فى نفوس القابضين على زمام أرفع مراتب السلطة. كل هذا يبعث بدرجة عالية على تربية العواطف الادبية فى نفوس الامة سواء الخاصة منها بالهمة والثبات أم الخاصة بقوة التمييز وصحة النظر وان ضرب الضرائب بهذه الطريقة التى لاتقف دون تقدم الصناعة فى شىء ولا تعترض لغير ضرورة سبيل حرية الافراد لا يساعد على حفظ الثروة فقط بل ينمى الثروة العامة ويشجع العامة على استعمال قواهم العقلية بنشاط أعظم من السابق. وعلى العكس من ذلك جميع الاغاليط التى تقع فى النظام المالى وطريقة ضرب الضرائب تحول دون تقدم الثروة والأخلاق وتساعد كذلك متى كانت كثيرة ذات خطر مساعدة محققة على انتشار الفاقة وتدهور الاخلاق وباختصار فان نتيجة ماسبق هى أن النظام والثبات متى نظر اليهما بأعم معانيهما رجاء دوام الفوائد الموجودة فعلا فاننا نجد ان مستلزمات التقدم هى بعينها مستلزمات النظام وان كانت بدرجة اعظم كما أن مستلزمات الدوام هى كذلك مستلزمات التقدم وان كانت بدرجة اقل من درجتها

وهذا الرأى القائل بأن النظام يختلف اختلافا حقيقيا عن التقدم

وان المحافظة على الخير الموجود فعلا والسعى وراء الحصول على اكثر منه تؤدى بوضوح تام الى تكوين القاعدة الأساسية لتقسيم هذه العوامل الى فضائل مختلفة يحتاج فى تأييده الى أن نتذكر ان كسب التقدم يدعو الى تضحية شيء من النظام وان الحصول فعلا او السعى وراء الحصول على فائدة شيء ما قد تدعو الى فقد فوائد الأشياء الاخرى ولذلك فقد تنمو الثروة فى الوقت الذى تضمحل فيه الفضيلة ومع التسليم بهذا فانه لا يدل على ان التقدم يختلف بطبيعته ونوعه عن الثبات ولكنه يدل على ان الثروة شيء يختلف عن الفضيلة . التقدم هو بالثبات زائداً شيئاً آخر ولا يعترض على هذا بأن التقدم فى شيء واحد لا يدل على الثبات فى كل شيء كما لا يدل على التقدم فى كل شيء لأن التقدم فى أى شيء يشتمل على الثبات فى ذلك الشيء فقط وانه متى ضحى الثبات فى سبيل الحصول على نوع خاص من التقدم فانه من باب أولى تضحية لأنواع التقدم الأخرى فى هذا السبيل وان التقدم اذا لم يكن مستحقا لهذه التضحيه فان هذا كله لا يكون ناشئا من عدم تقدير فائدة الثبات فقط بل عن الخطأ فى تقدير الفائدة العامة للتقدم .

اذا كان لابد من استعمال هذه الآراء المتضاربة تضاربا غير مقبول فى تكوين أول فكرة عن الحكومة الصالحة بحيث تكون هذه الفكرة متقنة اتقانا عمليا فأولى من ذلك وأصوب فلسفيا ترك كلمة النظام من التعريف وتقرير ان أحسن حكومة هى التى تساعد أكثر من غيرها على التقدم لان التقدم يشمل النظام ولكن النظام لا يشمله

هذا ودرجة التقدم اعظم من درجة النظام فى جميع الاشياء المشتركة بينهما وان النظام فى أى معنى آخر من معانيه انما يطلق على جزء من مستلزمات الحكومة الجيدة فقط ولا يطلق بحال من الاحوال على الفكرة المقصودة منها ولا على طبيعتها وجوهرها وان جعل النظام شرطا من شرائط التقدم أحسن واليق من جعله نوعا قائما بذاته لانه متى زاد مقدار ماعندنا من الخير أصبح الزم الاشياء لنا هو العناية بالاحتفاظ بما فى أيدينا وحينئذ اذا سعينا فى زيادة ثروتنا فان أول واجب علينا هو عدم الاسراف بلا فائدة فيما لدينا من الوسائل وعلى هذا الاعتبار فالنظام ليس غاية اضافية مساوية للتقدم بل هو جزء منه ووسيلة من وسائله ومن جهة أخرى فانه لاتقدم متى كان الحصول على النظام بتضحية شىء من التقدم أو سواه مما يربو على الفائدة الناتجة عن الحصول على هذا النظام وبناء على هذا فان مساعدة التقدم تشمل جميع فضل الحكومة وفخارها .

ومع ان هذا الرأي يمكن الدفاع عنه عقليا غير ان تعريف الأساس الذي يبنى عليه صلاح الحكومة تعريف غير محدود لانه مع شموله الحقيقة بأجمعها لايتطلب الا جزءا منها فقط وان المقصود بالتقدم هو التحرك الى الأمام وهذا معناه منع التأخر لان الاسباب الاجتماعية والعقائد والشعور والانظمة السياسية والعادات التى يحتاج اليها لمنع الأمة من التقهقر هى بعينها التى يحتاج اليها لمساعدتها على التقدم واذا لم يكن ثمة أمل فى التحسين والاصلاح فان الحياة تصبح مصارعة دائمة ضد اسباب هذا التقهقر كما هى الحال الان لان السياسة تنحصر بأجمعها

فى هـذا على رأى الاقدمين الذين كان ميلهم الطبعى وأعمالهم منحصرة فى التأخر والانحطاط وقد قهرت الانظمة السياسـية الجيدة وحسن ادارتها هذا الميل زمنا غير محدود . ومع ان هذا الرأى لا يتمسك به أحد الآن ومع ان معظم رجال الوقت الحاضر يتمسكون بالمذهب المناقض لذلك لاعتقادهم ان اتجاه الاشياء الآن هو الى التحسين والاصلاح بوجه عام غير انه يجب ألا ننسى ان هناك تيارا فياضا مستمرا من الحوادث الانسانية المتجهة الى أقبح الاشياء وأرذلها وهذا التيار مكون من جميع أنواع الخرق والرذيلة والاهمال والكسل والبلادة ولا يمكن مقاومته وصده عن جرف كل ماهو أمامه الا بالجهود التى يبذلها بعض الاشخاص فى هذا السبيل على الدوام والتى يبذلها غيرهم من ذوى المواهب الالهية فى تحويل مجراه الى طريق الخير وتحصيل الاغراض النفيسة المفيدة . ومما يقلل من أهمية الجهود التى تبذل فى اصلاح الطبيعة الانسانية والحياة العامة اعتبار ان أعظم قيمة لهذه الجهود تتكون من مقدار التحسين الفعلى الذي يحصل عليه بها وان نتيجة العدول عن بذل هذه الجهود هى مجرد وقوفنا عند الحد الذى وصلنا اليه . وهذا الاعتبار خطأ لأن أقل نقص فى هذه الجهود لا يوقف هذا التحسين فقط بل يحول اتجاه الاشياء العام من التحسين الى النقص والانحطاط الذى متى ابتدأ نما وزاد بسرعة عظيمة وأصبح من الصعب وقفه ولا يزال كذلك حتى يصل الى حالة كثيرا ماشوهدت

فى التاريخ وهى انحطاط مجموعة عظيمة من بنى الانسان واستمرار هذا الانحطاط حتى الآن بحيث لايكفى لتحويل هذه الحالة الى حركة تقدم وتحسين الا قوة تعوق القوى البشرية

يتبع

ابو الفتح الفقى

الغريزة

اتفقت كلمة العلماء على أن للنفس نزعات طبيعية ، لازمة للحياة ، يشترك فيها الانسان والحيوان . وأجمعوا على أنها أساس الادراك ، ومنبع الشعور ، ومظهر الحياة ، وسر الوجود ، غير أنهم لم يهتدوا الى كشف غامضها . وادراك حقائقها . والوقوف على أصلها . وسبب نشأتها . مع عنايتهم بها . وشوقهم الى حل رموزها . وغاية ماقالوه : أنها مدركة الأثر . فى كل كائن حى . وقال بعضهم مامعناه : انك اذا سلبت الكائن الحى ميوله الغريزية . سلبت معها القدرة على أى فعل كان فيبقى بعدها عاجزا لاحراك به كأنما هو ساعة فقدت ألواها (زمبلكها) أو آلة بخارية أطفئت نارها . وذهب بخارها . وهذه الميول هى القوي الروحية التى تحفظ حياة الفرد والجماعة ، وتعطيها صورتها الخاصة . وفيها ترى السر الخفى للحياة والعقل والارادة.

وقد حاول العلماء وضع حد تام لهذه الميول التى سموها بالغرائز